كلمة الاسكوا المقترحة في اجتماع اطلاق مشروع التعاون الاقاليمي لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في عمان/ الاردن بتاريخ 2021/2/15

صباح الخير،

معالي وزير الادارة المحلية السيد توفيق كريشان المحترم،

معالي أمين عمان الدكتور يوسف الشواربة المحترم،

سعادة الدكتورعرفان علي مدير المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) UN-Habitat،

السيدات والسادة الحضور من الخبراء والمخططين للتنمية المستدامة والتنمية الحضرية والمحلية، وممثلو المجتمع المدني والدولي

أحييكم جميعا من بيروت وأشكركم على اهتمامكم وحضوركم لهذا الاجتماع.

يسرني أن أكون بينكم اليوم، ممثلة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، لنعلن عن انطلاق أعمال مشروع "التعاون الاقاليمي لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة" في المملكة الأردنية الهاشمية وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN-HABITAT.

يهدف المشروع إلى تمكين الدول لإيجاد حلول للتحديات الحضرية التي تواجهها وتحسين المرونة الحضرية وقدرتها على مواجهة هذه التحديات وذلك من خلال توطيد التعاون وتبادل الخبرات بين الدول العربية على المستوى الإقليمي والعالمي، فالمشروع يطبق في تسع مدن عالمية من بينها مدينتي الرباط وعمان من المنطقة العربية مما سيسمح بالتعرف على التجارب الأخرى.

وستعمل الإسكوا مع الشركاء والمعنيين في تلك الدول على مراجعة مدى اتساق الخطط الحضرية الوطنية مع تلك المحلية، وكيفية متابعة ورصد تطبيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والخطة الحضرية الجديدة. وسوف نتبع نهج تشاركي وشامل في كافة جوانب التنمية الحضرية في تلك المدن من خلال التشاور مع أصحاب المصلحة على المستوى الوطني والمحلي والقطاع الخاص والجهات البحثية والأكاديمية وممثلي المجتمع المدني لننتهي بوضع خارطة طريق لتنفيذ المشروع بشكل يتبناه المسؤولين في كل من هذه المدن.

يركز المشروع على إبراز دور المدن في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، والتي خصصت الهدف رقم 11 لجعل هذه المدن "آمنة وشاملة للجميع ومستدامة وقادرة على الصمود"، وقد جاء ذلك نتيجة لإدراك المجتمع الدولي أنه لن يتمكن من النجاح في تحقيق التنمية المستدامة إذا لم تنجح المدن في القيام بدورها في إدارة التنمية الحضرية، حيث يعيش في هذه المدن حوالى 55% من إجمالي السكان في العالم، والتي من المتوقع أن تصل إلى 70% بحلول عام 2050.

لذا فان هذا المشروع يسعى الى تسريع وتيرة التقدم في تحقيق الهدف رقم 11 من أهداف التنمية المستدامة، وربطها مع الخطة الحضرية الجديدة التي تم اطلاقها في مؤتمر الموئل الثالث الذي تم عقده في كيتو في العام 2016، والتي تضع القواعد والضوابط للتنمية في المحيط الحضري، لضمان العدالة الاجتماعية، ولتمكين المدن والحكومات المحلية من متابعة ورصد وتحسين أدائها وتنمية مجتمعاتها.

وباستعراض تقدم الدول المحرز للوصول الى هذه الأهداف نجد أن هناك تفاوتا في هذا التقدم، حيث أن العديد من الدول ما زالت تعاني من الصراعات والحروب والهجرات البشرية بحثا عن الأمن والغذاء والمأوى، بالاضافة الى نقص فرص العمل وتدني مستوى التعليم في بعض منها، وما ينتج عن ذلك من فقر وسوء تغذية وانتشار للأمراض.

وقد كان لجائحة كوفيد 19 الأثر الواضح في ابطاء عجلة التنمية، وخسائر بشرية جسيمة وتدهور في الوضع الصحي، بالإضافة الى ان انكماش في اقتصادات الدول. حيث أشارت توقعات الأمم المتحدة أن اقتصادات المنطقة العربية من المتوقع أن تنكمش بنسبة 5.7% وقد تصل هذه النسبة الى 13% في بعض بلدان المنطقة، كما أن الفقراء سيزداد عددهم ب 14 مليون شخص، بالإضافة الى خسارة حوالي 17 مليون وظيفة خلال النصف الثاني من عام 2020.

وإذا أضفنا إلى ذلك التوجه الواضح نحو التحضر تكون المشكلة أكثر شدة. فتشير توقعاتنا في الإسكوا إلى أن عدد سكان المدن في المنطقة العربية زاد بنسبة تصل الى أكثر من أربع مرات بين عامي 1970 و2010، ومن المتوقع أن يزيد أكثر من مرتين بين عامي 2010 و 2050. ومدينة عمان التي تستضيف هذا الاجتماع اليوم هي مثال على الزيادة السكانية المتسارعة في المدن حيث تضاعف عدد سكان المدينة خلال العشرين سنة الماضية ليصل الى حوالي 4 ملايين ونصف النسمة. وهذه الزيادة تسبب ضغطا على المرافق والخدمات والسكن الميسور

كما بلغ عدد اللاجئين في المنطقة العربية في عام 2018 حوالي 3.4 مليون لاجئ ونعلم أن معظم هذه الأعداد تتركز في لبنان والأردن، بالاضافة إلى 5.4 مليون فلسطيني مسجلين في الاونروا. أما عدد النازحين داخليا فقد وصل الى ما يقارب 14.9 مليون شخص. ويعيش معظم النازحين في أماكن خارج المخيمات وضمن المدن، بحثا عن سبل العيش وفرص العمل والتعليم، الأمر الذي يتسبب بالمزيد من الضغط على الخدمات ويتطلب من المدن تنفيذ برامج متخصصة لمراعاة الاحتياجات المتخصصة لكل فئة لضمان تحقيق الاندماج والأمن الاجتماعي.

كما لا تزال المدن في جميع أنحاء المنطقة العربية غير مجهزة لتنقل الاشخاص ذوي الاعاقة، على الرغم من بعض المبادرات الحديثة البارزة لتحسين إمكانية الوصول وتجنب الوصم والاقصاء الاجتماعي، الا انها تبقى غير كافية. هذ بالإضافة الى تغير المناخ والتهديدات التي تواجه جميع سكان الارض وخاصة الفئات الهشة والمهمشة، والذي يزيد من العبء على المدن لإيجاد حلول للتخفيف والتكيف وزيادة المرونة الحضرية.

وفي الواقع فانا لا ارغب في زيادة القلق لديكم من خلال هذا الاستعراض، ولكنها دعوة لتوحيد الجهود وتسريعها والعمل بشكل تشاركي واغتنام الفرص المتوفرة من أجل ضمان أمن وسلامة المجتمعات، وعلى الأخص أمن وسلامة الفئات المهمشة التي تشكل نسبا عالية من مجتمعاتنا.

ومن هذا المنطلق عملنا في الاسكوا على دعم دول وشعوب المنطقة العربية في مساعي التنمية وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع، وذلك من خلال وضع برامج مترابطة خاصة بالمناخ واستدامة الموارد، والسكان والعدالة الاجتماعية، والازدهار الاقتصادي، والاحصاءات وتكنولوجيا المعلومات، وتنسيق العمل على خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة. واليوم نطلق سوياً هذا المشروع في عمان آملين أن يكون نموذجا للتعاون الاقليمي والدولي وأن تتمكن مدن أخرى من تطبيقه أيضا للتسريع من جهود التعافي والتنمية لصالح البشرية كافة.

أشكركم على مشاركتكم وأتمنى لكم ولنا جميعا التوفيق في مساعينا المشتركة.